

إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

تحت إشراف السيد الأمين العام للمجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

إقصاء المجتمع المدني من مواكبة وتتبع عملية إعادة إيواء ساكنة حي حمرية من طرف المنظومة المحلية في جرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيدة الوزيرة المحترمة، أن هيئات المجتمع المدني المتواجدة على مستوى حي حمرية بجرسيف، والمهتمة بملف إعادة إيواء ساكنة هذا الحي، سبق لها أن وجهت إليكن شكاية حول إقصاء المجتمع المدني والخروقات التي تعرفها عملية إعادة إيواء ساكنة حي حمرية بمدينة جرسيف، بتاريخ: 2019/05/10، ويتعلق الأمر بـ (07) جمعيات، حيث أكدت على مشاركتها الفعالة والناجحة في عملية الإحصاء، بهدف إنجاح تدخل وزارتك على مستوى هذه المنطقة. وحيث أن ذات الجمعيات أوضحت في الشكاية الموجهة إليكن، أن دورها لا يجب أن يقتصر على الاستشارة والإخبار فقط، بل ينبغي أن يكون إشراكا تاما، سيما حينما يتعلق الأمر بمرحلة دراسات الملفات والشكايات المقدمة من طرف السكان الذين علموا بعدم إدراج أسماءهم ضمن لائحة المستفيدين، وهي مرحلة جد مهمة، إلا أن السلطة المحلية أغلقت الباب في وجه هذه الجمعيات من أجل الانفراد بقبول أو حرمان من شاءت. وحيث أن هذه الجمعيات تتهم السلطة المحلية بالعشوائية وسلوك سياسة الأذان الصماء تجاه مقترحاتها، وهو ما جعلها تصدر بيانا توضيحيا للرأي العام. وحيث أن دستور المملكة أكد على الدور التشاركي للمجتمع المدني في تصديره وكذا مجموعة من الفصول، خاصة منها الفصل 12 منه. وحيث أن تغييب الجمعيات يعني بشكل مباشر واضح انفراد السلطة المحلية بالقرار وفشل المشروع.

لذا أسألكن السيدة الوزيرة المحترمة:

ما هو مآل الشكاية المذكورة في صلب السؤال؟

ولماذا تم إقصاء المجتمع المدني من مواكبة وتتبع عملية إعادة إيواء ساكنة حي حمرية؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من أجل الإسراع بإشراكه من طرف المنظومة المحلية؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك من أجل معالجة باقي الخروقات التي عرفت عملية إعادة إيواء الساكنة؟

وما هي الآجال الزمنية والإجراءات العملية للقيام بالمطلوب؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد